توقعات الطلب على السياحة فى مصر حتى عام ٢٠٢٠
(بفرض استمرار الاتجاهات العامة الحالية)

سهير أبو العينين*

ABSTRACT

Forecasting Tourism Demand in Egypt

Tourism industry is given considerable importance in Egypt, as well as at the global level, because of its increasing contribution in income generation and employment creation. The study "Egypt 2020" undertaken by Third World Forum, devoted a research to analyse and forecast demand on tourism.

In this context the present study aims to fulfill this task. The study begins with an analysis of the expected evaluation of determinants of tourism demand in the next two decades. Review of forecasting techniques and results of preceding studies in Egypt enable to make comparisons with the results of the actual study.

Techniques of time series analysis were used. Several techniques were experimented. Results show that the number of tourists in year 2020 using forecasts projections lie in the range of 7 to 9.35 million of tourists. While using simple indicators gives higher estimates (9.5 to 16 millions of tourists). Results also show that using time series methods with seasonalities did not make significant difference compared with other methods without seasonalities. However better results could be obtained by adding other methods of forecasting, including Delphi method, to refine the estimates of quantitative techniques by evaluating different considerations of optimism and pessimism.

* مستشار فى معهد التخطيط القومى ـــ القاهرة.

مقدمة:

ازداد الاهتمام فى الفترة الأخيرة بصناعة السياحة لأهمية دورها فى توليد الدخل وخلق فرص عمالة وتخفيف القيود على ميزان المدفوعات والمساهمة فى التنمية الاقتصادية. وتعد السياحة حاليا من أهم الأنشطة المولدة للدخل والعمالة، ذلك أنه حتى بعد استبعاد النقل العالمى فإن السياحة تحتل ربع تجارة العالم فى الخدمات و٧% من قيمة الصادرات على مستوى العالم. وفيما يتعلق بالعمالة فإنه من بين كل ١٤ عاملاً فإن واحداً منهم يعمل فى صناعة السياحة وتساهم بحوالى ٥,٥% فى الناتج القومى الاجمالى العالمى. كما أصبحت السياحة من أكثر الصناعات سرعة فى النمو على مستوى العالم ككل.

وقد حققت بعض الدول طفرات هامة فى السياحة مثل دول شرق آسيا والباسيفيك والتى زاد نصيبها من السياحة العالمية من ٧,٣% فى عام ١٩٨٠ إلى ١٢,٣% فى عام ١٩٩٢ بمعدل نمو سنوى قدره ٩%. وقد ارتبطت هذه الزيادة بالنمو الاقتصادى السريع فى هذه الدول ونمو البنية الأساسية بدرجة كبيرة[١].

وقد أدى هذا النمو المتزايد لأهمية السياحة إلى تزايد الاهتمام بدراسة الطلب على السياحة ومحاولات التنبؤ به للاسترشاد بهذه التنبؤات فى التخطيط لهذا القطاع الحيوى . وادراكاً لأهمية السياحة فى مصر والطاقات الكامنة فيه حرصت دراسة " مصر ٢٠٢٠"[٢] التى نفذها منتدى العالم الثالث (مكتب الشرق الأوسط بالقاهرة)، والتى تهدف إلى صياغة عدد من الصور البديلة لأوضاع المجتمع المصرى فى عام ٢٠٢٠، حرصت هذه الدراسة على إدراج قطاع السياحة ضمن القطاعات التى يجرى استشراف المستقبل الخاص بها وفقا لعدة سيناريوهات مختلفة تمثل بدائل المسارات المحتملة لهذا المستقبل.

وفى هذا الإطار تهدف الدراسة الحالية إلى قياس توقعات الطلب على السياحة فى مصر حتى عام ٢٠٢٠، وذلك وفقا للسيناريو المرجعى، والذى يتمثل

فى " الامتداد عبر الزمن لواقع معاش"، وذلك بمعنى افتراض عدم حدوث تغيرات جذرية فى توجهات المجتمع والمؤسسات القائمة عليه(٣).

وتبدأ الدراسة بتوضيح المتغيرات المحددة للطلب على السياحة خلال العقدين القادمين، ثم تعرض فى القسم الثانى الأساليب المختلفة للتنبؤ بالطلب على السياحة، أما القسم الثالث فيعرض نتائج استخدام هذه الأساليب فى قياس توقعات الطلب على السياحة فى مصر.

(١) المتغيرات المحددة للطلب على السياحة فى العقدين القادمين

تعرض الكثير من الدراسات لتحليل وتفسير محددات الطلب على السياحة والعوامل الرئيسية التى تؤدى إلى انتعاش أو تراجع الحركة السياحية. وتتنوع هذه العوامل فيما بين عوامل ديموجرافية واقتصادية وسياسية وتكنولوجية.

والواقع أن الطلب على السياحة يختلف عن الطلب على أى سلعة (خدمة) أخرى، حيث إن السلعة هنا هى سلسلة كمالية بالدرجة الأولى، كما أنها تتطلب انتقال المستهلك فى المكان وتتطلب أيضاً اختيار الزمان لارتباطها بالأجازات وأوقات الفراغ، مما يضفى على السياحة طبيعة خاصة تجعلها شديدة الحساسية لعديد من العوامل ترتبط بكل من الدول المصدرة للسياحة وتلك المستقبلة لها، فنجدها ترتبط بالهيكل السنى فى الدول المصدرة للسائحين وبالأسعار النسبية بين الدول المصدرة والدول المستقبلة وكذلك بدرجة التقدم الاقتصادى للدول المستقبلة ومستوى الخدمات فيها، خاصة خدمات النقل والمواصلات والإقامة، تتأثر السياحة أيضا بدرجة كبيرة بالاستقرار الدولى والاقليمى، وكذلك بدرجة ومستوى الدعاية. وفى الفترة الأخيرة تزايد الاهتمام بالبيئة كأحد العوامل المؤثرة على حركة السياحة فأصبحت الدول تتنافس فى توفير بيئة نظيفة لاجتذاب السائحين. وغنى عن القول إن الموقع الجغرافى والمناخ وتنوع المظاهر الطبيعية والتراث الثقافى والحضارى تعد من الإمكانيات التى تؤثر على الجذب السياحى وهى تختلف من دولة لأخرى، ومع ذلك فإن وجود هذه الإمكانيات وحدها لا يكفى إذا لم تستطع الدولة استغلالها

بكفاءة. والواقع أن مصر تمتلك العديد من الإمكانيات التى تؤهلها لأن تكون من أهم الدول فى اجتذاب السياحة، ومع ذلك فإن نصيب مصر فى حركة السياحة العالمية يعد متواضعاً بالنسبة لامكانياتها. فبالنظر إلى حركة السياحة العالمية نجد أن عدد السائحين زاد من ٣٩٢ مليون سائح فى عام ١٩٨٨ إلى ٦١٣ مليون فى عام ١٩٩٧، ويقدر عدد السائحين فى المنطقة العربية بحوالى ١٤,٩ مليون سائح فى نفس العام أما نصيب مصر فهو ٣,٩ مليون سائح. ويتضح من هذه الأرقام مدى تواضع نصيب مصر من السياحة العالمية حيث لا يتعدى ٠,٦% وخاصة إذا ما قورن بدول أخرى مثل فرنسا التى يصل نصيبها إلى ١٠,٦% ويدخلها ٦٦ مليون سائح سنوياً(٤).

ويفترض فى الفترة القادمة أن تكون السياحة إحدى الصناعات الواعدة فى مصر لتوفير الإمكانيات ومناخ الحرية الاقتصادية وتشجيع الاستثمارات فى هذا المجال. ويتطلب الأمر دراسة الطلب على السياحة وتوقعاته فى المستقبل للمساعدة فى رسم السياسات الملائمة لاجتذاب الطلب على السياحة والصمود أمام منافسة الدول المجاورة لنا فى هذا المجال. والواقع أن مثل هذه الدراسات قليلة (بل نادرة) فى مصر وخاصة ما يتعلق منها باستخدام أساليب كمية، رغم أنه فى الفترة الأخيرة ظهر عديد من هذه الدراسات، خاصة فى دول شرق آسيا، والتى يمكن الاستفادة منها بطبيعة الحال.

ويتوقع الخبراء فى منظمة السياحة العالمية WTO أن الفترة القادمة ستشهد تغيرات واسعة سيكون لها انعكاسها على المتغيرات المحددة للطلب على السياحة فى المستقبل، ففى دراسة لمنظمة السياحة العالمية أصدرتها عام ١٩٩٨ وتضع فيها تصوراتها عن السياحة فى العالم فى عام ٢٠٢٠، ترى هذه الدراسة أنه فى عام ٢٠٢٠ سيتميز العالم بتغلغل التكنولوجيا فى كل مجالات الحياة، حيث سيمكن الحصول على معظم الخدمات بشكل آلى وإلكترونى دون الحاجة إلى اتصال شخصى بين الأفراد مما سيؤدى إلى مزيد من عزلة الأفراد وضعف التواصل الانسانى، وفى هذه الظروف فإن السياحة يمكن أن تكون وسيلة أساسية لتحقيق

التواصل الانسانى المفقود. أما أهم المحددات التى تعتبر الدراسة أنها ستؤثر علـــى السياحة فى الفترة القادمة حتى عام ٢٠٢٠ فهى[٥]:

اقتصادية، وتتمثل فى:

- استمرار معدلات النمو من متواضعة إلى جيدة للاقتصاد العالمى.
- نمو فوق المتوسط للنمور الآسيوية.
- ظهور نمور جديدة (الصين، الهند، البرازيل، روسيا).
- اتساع الفجوة بين الدول الفقيرة والغنية.
- انتشار التنسيق بين العملات.

تكنولوجية: تطور تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا النقل.

سياسية:

- ازالة الحواجز فيما يتعلق بحرية السفر والانتقال على المستوى العالمى.
- تحرير النقل ومجالات أخرى.

ديموجرافية: ارتفاع نسبة كبار السن فى السكان فى الدول المتقدمة.

عولمة: تنامى قوة الاقتصاد العالمى واقتصاد السوق وانخفاض قدرة التحكيم للـدول الفردية.

محلية: الصراع فى الدول النامية بين الأصالة والمعاصرة.

الوعى بالاعتبارات البيئية والمحلية:

- وعى متزايد بقضايا البيئة والقضايا الاجتماعية والثقافية.
- زيادة الإعلام عن المشكلات العالمية.

الانتقال من اقتصاد الخدمات إلى اقتصاد الخبرة:

- انتقال الاهتمام إلى نقل الخبرات الفريدة التى تهم المستهلك شخصيا.

التسويق:

- استخدام تكنولوجيا الكترونية لتحديد الأسواق والاتصال بها.

أمن السفر والانتقال:

لن تزدهر السياحة فى الأماكن التى تتعرض لأى اضطرابات مدنية أو حروب أو أى شىء يعرض صحة أو حياة السائح للخطر، وفى هذا المجال فإن أمن الطيران يعد أحد العوامل المحددة الرئيسية حتى أن بعض الدول التى ينخفض فيها المستوى الأمنى لرحلات الطيران تتلقى تهديداً من منظمة الطيران العالمية بعدم الدخول فيها. كذلك من العوامل الهامة توافر الخدمات الصحية على مستوى الدولة وفى المنتجعات السياحية لتحقيق أمن السائح من الناحية الصحية.

وتتوقع دراسة منظمة السياحة العالمية أن يصل عدد السائحين على مستوى العالم فى عام ٢٠٢٠ إلى ١,٦ مليار سائح ينفقون إيرادات قدرها حوالى ٢ تريليون (٢٠٠٠ مليار) دولار. ويعنى ذلك معدل نمو سنوى قدره ٤,٣% فى عدد السائحين، و٦,٧% فى الإيرادات. ورغم ارتفاع هذه الأرقام فإنها مازالت بعيدة عن الإمكانيات المتاحة[٦].

وفى تحليل معدلات النمو فى المناطق المختلفة خلال التسعينات توضح الدراسة أن متوسط معدل النمو السنوى للسياحة العالمية فى الفترة من ١٩٩٠ حتى ١٩٩٥ كان ٤,٢%، أما إقليم الشرق الأوسط فقد حقق معدل نمو قدره ٨,٦%، وتتوقع الدراسة أن يزيد نصيب الشرق الأوسط من السياحة العالمية من ٢,٥% فى عام ١٩٩٥ إلى ٤,٣% فى عام ٢٠٢٠ بمعدل نمو سنوى قدره ٦,٧%، وأنه فى إطار دول حوض البحر الأبيض المتوسط من المتوقع أن تكون أكبر معدلات نمو فى السياحة فى الدول التى تعد فى مرحلة نمو اقتصادى سريع وهى مصر وإسرائيل، وتتوقع أن تنمو السياحة فى مصر بمعدل نمو سنوى ٥%، وذلك نتيجة بعض العوامل الإيجابية التى ترتبط بمنطقة الشرق الأوسط مثل النمو الاقتصادى المطرد فى عديد من دول الإقليم، ونمو وتنوع المناطق السياحية، وزيادة اهتمام الغرب بثقافات هذه المنطقة، وزيادة عدد مستهلكى السياحة فى دول المنطقة نتيجة

ارتفاع متوسط دخل الفرد، وزيادة الاهتمام بالسياحة، وسياسات الخصخصة وزيادة الروابط فى مجال الأعمال مع الدول الصناعية، والتوسع فى خدمات الطيران(٧).

ومع ذلك تعدد الدراسة بعض العوامل السلبية التى يمكن لو تفاقمت أن تعرقل مسار نمو السياحة فى هذه المنطقة، ومن أهم هذه العوامل التخوف من الاضطرابات السياسية لما تؤدى إليه من عدم الأمان بالنسبة للسائح، وكذلك التخوف من المشاكل الصحية نتيجة انخفاض مستوى النظافة فى بعض الأماكن السياحية وزيادة تلوث البيئة، كما أن البنية الأساسية اللازمة للاستغلال الكامل لإمكانيات السياحة لم تستكمل بعد، وكذلك انخفاض مستوى التعليم والتدريب فى مجال السياحة مما يؤدى إلى انخفاض مستوى كفاءة العاملين فى هذا المجال والعجز عن توفير الكفاءات اللازمة بالمستوى المطلوب، كما أن تعثر مسيرة السلام يمكن أن يؤثر سلبيا على السياحة، وكذلك فإن جهود الدعاية والتسويق فى المنطقة غير كافية ولا تأخذ التمويل الكافى، ومن المتوقع زيادة الاهتمام بها وبتمويلها فى المستقبل وإن كانت ستظل فترة طويلة أقل من المستوى الأمثل لها، كذلك هناك احتمالات للصراع على المياه بين دول نهر النيل فى المستقبل.

(٢) أساليب التنبؤ بالطلب على السياحة

تتنوع الأساليب المستخدمة فى التنبؤ بالطلب على السياحة من أساليب تحليلية غير كمية وأساليب كمية إحصائية.

(٢-١) الأساليب غير الكمية

يتمثل أهم هذه الأساليب فى المقارنات الدولية وأسلوب دلفى(٨). وتعتمد *المقارنات الدولية* على البيانات المتاحة عن درجة التقدم الاقتصادى لكل دولة والطلب الحالى على السياحة فيها، وتستخدم هذه البيانات لترتيب الدول وفقا لمؤشر التقدم الاقتصادى ثم توضع الدولة على منحنى اتجاه عام، فى إطار المقارنة الدولية، وتقييم كيف يكون الطلب على السياحة عند الانتقال من نقطة لأخرى على

المنحنى، مع ضرورة مراعاة إمكانية المقارنة بين هذه الدول فيما يتعلق باتساق البيانات والعوامل المؤثرة فى الطلب على السياحة.

أما *أسلوب دلفى* – وقد استخدمته منظمة السياحة العالمية فى دراساتها المستقبلية – فيعتمد على استقصاء آراء الخبراء فى مجال السياحة، حيث يتم فى جولة أولى إرسال استمارة فيها مجموعة أسئلة لكل من هؤلاء الخبراء، وترتبط الأسئلة بعدة عوامل مثل: عدد السائحين وعدد الليالى السياحية وعرض الطاقة الفندقية والعمالة وخطط التوسع وغيرها. بعد ذلك يتم تحليل وتلخيص الإجابات والآراء حول الأسئلة المطروحة ثم تعاد مرة أخرى إلى نفس الخبراء لمراجعة آرائهم فى ضوء المعلومات المرسلة اليهم، ويتم تحليل الآراء مرة أخرى وإرسالها وهكذا فى عدة جولات حتى يظهر قدر من الاتفاق ويتكون رأى محدد حول الأسئلة المطروحة.

ويمكن استخدام هذه الآراء فى حد ذاتها كتوقعات للطلب على السياحة أو فى تعديل التنبؤات الإحصائية.

(٢-٢)الأساليب الإحصائية

تتنوع هذه الأساليب ما بين مؤشرات إحصائية بسيطة إلى نماذج متفاوتة فى درجة التعقيد.

– ومن *المؤشرات البسيطة* التى تستخدم أحيانا فى التنبؤ استخدام النسبة المئوية لنصيب الدولة الحالى من السياحة فى الإقليم (أو فى العالم) وافتراض استمرار أو ثبات هذه النسبة فى فترة التنبؤ ويتم تطبيقها على التوقعات المتاحة، بواسطة الهيئات الدولية أو غيرها، عن السياحة فى الإقليم (أو فى العالم) لتقدير حجم السياحة المتوقع فى الدولة.

ولاشك أن هذه النظرة الستاتيكية، يصعب قبولها خاصة إذا امتد الأفق الزمنى للتنبؤ لفترات طويلة، لأن الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تتغير بأشكال مختلفة فى الدول المختلفة.

وتلجأ بعض الدراسات[٩] إلى حساب معدل نمو ، بسيط أو مركب، للسياحة خلال فترة زمنية معينة، وتفترض استمرار نفس معدل النمو خلال فترة التنبؤ وعلى أساسه يتم تقدير حجم السياحة المتوقع. وفى بعض الأحيان يتم تقسيم السياحة الوافدة إلى مجموعات حسب جنسية السائح ويتم تقدير معدل نمو لكل مجموعة واستخدامه فى تقدير الطلب على السياحة من كل مجموعة وتجميعهم وصولا للحجم الكلى المتوقع للطلب على السياحة. وتقتصر إمكانية استخدام هذه الأساليب على الأجل القصير.

– وبالنسبة للنماذج الإحصائية التى يتم استخدامها فى التنبؤ فهى قد تكون نماذج سلوكية تتضمن متغيرات مفسرة للتغيرات فى الطلب على السياحة، أو نماذج سلاسل زمنية تعتمد على تقدير أفضل مسار أو اتجاه زمنى للمتغير محل البحث والذى يناسب بيانات السلسلة الزمنية المستخدمة.

أما المتغير الذى يتم التنبؤ به للتعبير عن الطلب على السياحة فقد يكون الإيرادات السياحية أو الإنفاق السياحى، وقد يكون عدد السائحين الوافدين.

(٢-٢-١) التنبؤ بالإنفاق السياحى:

النماذج التى تستخدم فى التنبؤ به تكون عادة نماذج سلوكية وتركز بدرجة أكبر على تفسير العوامل المحددة للطلب على السياحة. وتستخدم أشكالاً مختلفة من نماذج الانحدار: انحدار خطى أو غير خطى، معادلة واحدة أو مجموعة معادلات، تحليل ستاتيكى أو ديناميكى، وذلك كما هو الحال فى النماذج المستخدمة فى تقدير الاستهلاك بصفة عامة. وأهم المتغيرات المفسرة التى تتناولها هذه النماذج هى الدخل بالنسبة للسائح والأسعار فى المنطقة المستقبلة للسياحة وكذلك سعر الصرف.

وتجتهد الدراسات وتختلف فيما بينها فى كيفية التعبير عن المتغيرات المفسرة وبصفة خاصة التى ترتبط بالأسعار، ويتم حساب مرونات دخلية وسعرية لتحديد مدى حساسية الإنفاق السياحى لتغيرات الدخل والأسعار.

وبعض الدراسات لا تتعرض لحجم الإنفاق فى حد ذاته وإنما لكيفية توزيع الدخل المخصص للسياحة فى مجموعة من الدول المصدرة للسياحة (origins) فيما بين مجموعة من الدول المستقبلة للسياحة (destinations) وفقا لمتغيرات الدخل والأسعار(١٠).

ومن النماذج الكمية التى تم استخدامها فى هذا المجال نموذج الطلب شبه المثالى Almost Ideal Demand System AIDS وذلك فى دراسة لتقدير محددات توزيع الإنفاق على السياحة من جانب دول أمريكا وغرب أوروبا فيما بين الدول الأوروبية المطلة على حوض البحر المتوسط المستقبلة للسياحة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أنه رغم التشابه فى خصائص الدول المستقبلة للسياحة إلا أن تأثرها بتغير الإنفاق كان متفاوتاً، حيث حظيت الدول ذات النمو الحديث فى السياحة، وهى تركيا واليونان والبرتغال، بمرونات إنفاق مرتفعة تتراوح قيمتها بين (١,٠٨) و(٢,٦٥)، مما يشير إلى احتمالات تزايد نصيبها من السياحة فى المنطقة مع زيادة الدخل والإنفاق السياحى من جانب الدول الموفدة للسياحة.

ومع ذلك فإن المرونات السعرية التى قدرتها الدراسة وتتراوح قيمتها بين (٠,٦-) و(٣,١٧-) توضح أن ارتفاع الأسعار يمكن أن يقضى على أثر زيادة الإنفاق على السياحة. قدرت الدراسة أيضا المرونات السعرية المقطعية بين الدول محل الدراسة والتى توضح إمكانيات الإحلال بينها نتيجة تغيرات الأسعار، واعتبرت أنه من الأهمية حساب هذه المرونات لاتخاذ الإجراءات المناسبة لتشجيع السياحة إما على أساس فردى تنافسى أو على أساس تكامل برامج سياحية بين مجموعات دول.

وجدير بالذكر أنه قامت دراسة[١١] أخرى لنفس غرض الدراسة السابقة ولكن باستخدام نموذج ديناميكى من معادلة واحدة ويتضمن آلية تصحيح الخطأ للأخذ فى الاعتبار التغيرات قصيرة الأجل بالإضافة إلى الآثار طويلة الأجل. وقد تشابهت نتائج هذا النموذج مع نتائج الدراسة السابقة. فيما يتعلق بتقديرات المرونات الدخلية والسعرية، حيث تراوحت قيم المرونات الدخلية فيما بين (١) و(٣,٢٢)، أما المرونات السعرية فتراوحت بين (٠,٧٨-) و(٢,٧٨-).

وتنبع أهمية دراسة الإنفاق السياحى والمرونات من أنها تفيد صانع السياسة بمعلومات هامة إضافية أكثر من مجرد تحليل أو توقع عدد السائحين، لأن عدد السائحين قد لايتغير، أو حتى يزيد، ولكن معدل الإنفاق السياحى يقل إما نتيجة ارتفاع معدلات التضخم أو اجتذاب سائحين ذوى ميول منخفضة أو مدة إقامة أقل، وبالتالى فإن تحليل المرونات السعرية يمكن أن يفيد فى هذا المجال لتحليل أسباب تغير معدل الإنفاق واتخاذ الإجراءات المناسبة.

إلا أن هذه النماذج تتطلب توافر أنواع كثيرة من البيانات من مصادر مختلفة (من الدول المصدرة والدول المستقبلة) ويصعب فى كثير من الأحيان توافر مثل هذه البيانات أو اتساقها بالشكل المناسب، هذا بالإضافة إلى مشكلات تركيب أرقام قياسية لأسعار المنتج السياحى. كذلك فإنه لاستخدام هذه النماذج فى التنبؤ بالطلب على السياحة يجب أيضا توافر تقديرات للقيم المتوقعة للمتغيرات المفسرة (الدخول والأسعار) فى فترة التنبؤ، ويعنى ذلك تزايد احتمالات أخطاء التنبؤ.

(٢-٢-٢) التنبؤ بأعداد السائحين

يهدف كثير من الدراسات إلى التنبؤ بأعداد السائحين الوافدين، ويتطلب الأمر هنا الاتفاق على تعريف للسياحة الوافدة.

والواقع أن هناك تعاريف متعددة لكل من السياحة والسائح وردت فى الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والمنظمات الدولية. وتلخص دراسة لمعهد التخطيط القومى[١٢] التعاريف المختلفة فى تعريف شامل هو أن السياحة يمكن

اعتبارها " مجموعة العلاقات المادية وغير المادية التى تتحقق نتيجة قيام الإنسان اختياراً بتغيير مكان إقامته مؤقتا لإشباع رغبات متعددة لا تتضمن الأغراض التجارية والحرفية".

وفيما يتعلق بتعريف السائح فقد قدم مؤتمر الأمم المتحدة للسياحة والسفر الدولى عام ١٩٦٣ تعريفا للسائح على أنه " من يقوم بزيارة مؤقتة لدولة أجنبية لمدة لا تقل عن ٢٤ ساعة ولا تزيد عن ثلاثة أشهر وألا تكون هذه الزيارة لأغراض غير سياحية مثل العمل". ويؤدى استبعاد من تقل إقامتهم عن ٢٤ ساعة إلى استبعاد بعض رجال الأعمال رغم أنهم قد تتعدد سفراتهم مع زيادة الانفتاح على العالم الخارجى، ورغم أنهم يقيمون فى فنادق ومعدل إنفاقهم يكون عادة أكبر من معدل إنفاق السائح الذى يقيم مدة أطول.

وتوضح بعض الدراسات مشكلة البيانات فيما يتعلق بإحصائيات أعداد السائحين حيث تؤكد أن جمع هذه البيانات من بطاقات دخول وخروج الموانىء تكون أكثر دقة من تلك التى تجمع من الفنادق أو المصادر العامة(١٢).

وتستخدم نماذج الانحدار السابق عرضها بالنسبة للإنفاق السياحى فى التنبؤ بإعداد السائحين الوافدين إلى دولة معينة. إلا أن البعض يرى أن التجارب والدراسات التطبيقية أوضحت أن النماذج السلوكية التى تتضمن متغيرات مستقلة مفسرة، مثل الناتج المحلى الاجمالى والدخل وسعر الصرف والأسعار وغيره، لاقت نجاحا محدوداً فى التنبؤ بأعداد السائحين وأن نماذج السلاسل الزمنية تعطى نتائج أكثر دقة(١٣).

(٢-٢-٣) التنبؤ باستخدام نماذج السلاسل الزمنية

هناك عدة أشكال لهذه النماذج نتعرض لها باختصار[١٤]:

١- نموذج الاتجاه الخطى linear trend model هو أبسط هذه النماذج حيث يفترض أن السلسلة الزمنية للمتغير محل البحث تزيد بمقدار ثابت كل فترة زمنية، وتأخذ العلاقة الشكل التالى:

$$Y_t = c_1 + c_2 t$$

٢- منحنى النمو الأسى Exponential growth curve

حيث يفترض أن المتغير فى السلسلة الزمنية يتغير بنسبة مئوية ثابتة

$$Y_t = A_e^{rt}$$

أو

$$\log y_t = \log AT\ rt$$

٣- نموذج اتجاه الانحدار الذاتى Autoregressive trend model

حيث يفترض أن قيمة المتغير فى كل فترة زمنية ترتبط بعلاقة ثابتة بقيمته فى الفترة الزمنية السابقة.

$$Y_t = c_1 + c_2 Y_{t-1}$$

وإذا كانت c_1 تساوى صفراً فإن c_2 تعبر عن معدل نمو المتغير فى السلسلة الزمنية (+١).

٤- وأحياناً يتم تحوير النموذج السابق ليعبر عن الانحدار الذاتى للوغاريتم المتغير فى السلسلة الزمنية.

$$\text{Log}y_t = c_1 + c_2 \log y_{t-1}$$

فإذا كانت c_1 تساوى صفراً فإن c_2 فى هذه الحالة تعبر عن معدل نمو مركب للسلسلة الزمنية.

٥- نماذج المتوسطات المتحركة Moving average models

ويعتبر هذا النموذج أن القيمة المتوقعة للمتغير هى عبارة عن متوسط بسيط للقيم فى الفترات السابقة، وفى الغالب مايتم اعطاء أوزان أكبر للقيم الحديثة زمنيا مقارنة بالقيم فى الفترات الزمنية الأبعد وذلك فيما يسمى Exponentially weighted moving average وهناك نماذج تمزج بين المتوسطات المتحركة والانحدار الذاتى، وتسمى نماذج الانحدار الذاتى للمتوسطات المتحركة Autoregressive moving average models (ARMA) حيث يتم تقدير متوسطات متحركة للسلسلة الزمنية ثم يتم تقدير الانحدار الذاتى لهذه المتوسطات.

٦- أساليب التسوية Smoothing techniques

وهى أيضا تعتمد على المتوسطات المتحركة وتأخذ عدة أشكال:

أ – التسوية الأسية البسيطة Simple exponential smoothing

ويلائم هذا الأسلوب حالة سلسلة زمنية تتغير عشوائيا حول متوسط ثابت مع عدم وجود اتجاه trend أو ظواهر موسمية.

ب – التسوية الأسية المزدوجة Double exponential smoothing

ويلائم سلسلة زمنية تتضمن اتجاها زمنيا بدون ظواهر موسمية.

جـ – أسلوب هولت وينترز البسيط Simplest Holt-winters

ويلائم سلسلة زمنية تتضمن اتجاها زمنيا واحداً ثابتا ويتكون من معادلتين. ولا يتضمن ظواهر موسمية.

د – أسلوب هولت وينترز مع ظواهر موسمية غير متزايدة

Holt-Winters with additive seasonals

ويلائم السلسلة الزمنية التى تتضمن ظواهر موسمية إلا أن قيمة الآثار الموسمية لا تزيد مع السلسلة الزمنية.

هـ – أسلوب هولت وينترز مع ظواهر موسمية متزايدة

Holt-Winters with multiplicative seasonals

ويلائم السلسلة الزمنية التى تتضمن ظواهر موسمية متزايدة.

٧- هناك نماذج أخرى تأخذ أشكالاً أكثر تعقيداً لدوال التنبؤ، ومن أمثلة هذه النماذج نموذج الاتجاه التربيعى Quadratic trend model[١٥] وهو يتضمن عنصراً إضافياً فى الزمن هو t^2

$$Y_t = c_1 + c_2 t + c_2 t^2$$

ويعتمد شكل واتجاه المنحنى على قيم المعلمات c3, c2 t , c1، فإذا كانت كل من c3, c2 تأخذ قيما موجبة فإن ذلك يعنى أن المتغير يزيد بسرعة متزايدة مع الزمن، وإذا كانت c2 سالبة و c3 موجبة فإن ذلك يعنى أن المتغير يتناقص فى البداية ثم يأخذ فى التزايد، إذا كان كل منهما سالبا فإن ذلك يعنى التناقص بسرعة متزايدة. وهناك نموذج آخر أكثر تعقيداً فى تقديره هو النموذج اللوجيستى logistic model ويأخذ الشكل التالى:

$$Y_t = \frac{1}{k + ab^t}$$

وهى معادلة غير خطية فى المعلمات ويتعين تقديرها باستخدام طرق تقدير غير خطية. ويأخذ المنحنى فى هذه العلاقة شكل حرف S والذى يعبر عن اقتراب قيمة المتغير تدريجيا من سقف معين تتلاشى بعده الزيادات.

وهناك نموذج آخر أبسط لدالة تأخذ نفس الشكل وتعبر عن نفس المعنى وإنما يمكن تقديره بطرق أبسط عن طريق التحويل إلى علاقة خطية فى اللوغاريتمات

$$Y_t = e^{k1 - (k2/t)}$$

$$\log Y_t = k1 - k2/t$$

توضح النماذج السابقة أهم أشكال النماذج التى تعتمد على تحليل السلاسل الزمنية. وبطبيعة الحال فإن هذه الدراسات قد تتضمن أفكاراً أخرى يمكن إضافتها للنماذج أو بعض التحوير فى شكل الدالة أو فى شكل البيانات وفقا للهدف من الدراسة، وذلك بصفة خاصة للتعبير عن ظاهرة الموسمية التى تتميز بها السياحة فى كثير من الأحيان. وقد أوضحنا بعض نماذج التسوية الآسية التى تأخذ هذه الظاهرة فى الاعتبار. وبعض الدراسات التطبيقية يضيف للنموذج دالة دورية sine wave function لتأخذ فى الاعتبار ما إذا كانت السياحة تتأثر بظاهرة دورة الأعمال من رواج وكساد(١٦).

(٣) توقعات الطلب على السياحة فى مصر حتى عام ٢٠٢٠

قبل التعرض لنتائج تطبيق الأساليب السابقة لتقدير توقعات الطلب على السياحة فى مصر حتى عام ٢٠٢٠ قد يكون من المفيد أن نتعرض للدراسات السابقة:

(٣-١) الدراسات السابقة:

يلاحظ بصفة عامة قلة الدراسات الكمية المخصصة لتحليل الطلب على السياحة أو التنبؤ به فى مصر، فبمراجعة الدراسات المتاحة نجد أنه فى فترة السبعينات والثمانينات أجرى عدد قليل من الدراسات عن السياحة فى مصر بواسطة مؤسسات مختلفة.

وقد تضمن بعض هذه الدراسات محاولات للتنبؤ بإعداد السائحين القادمين إلى مصر لفترات مستقبلية تتراوح من خمسة إلى خمسة عشر عاماً، ومنها دراسات استخدمت النسب المئوية فى التقدير وبعضها استخدم معدلات نمو ومعادلات انحدار خطى بسيط، كما قدمت عدة بدائل بين التفاؤل والتشاؤم وفقا لحالة بعض المتغيرات المؤثرة مثل الاستقرار السياسى، الطاقة الفندقية، سياسة التسعير، مستوى خدمات الطيران ومنافسة الدول المجاورة.

فنجد أنه فى عام ١٩٦٧ قامت الهيئة العامة للتصنيع بالتعاون مع مؤسسة EBS Management Consultants Incorporated بإعداد دراسة عن السياحة فى مصر [١٧] وقد اشتملت على جزء يتضمن تنبؤاً بالطلب على السياحة فى مصر لكل من عامى ١٩٧٠ و١٩٧٥. وقد استخدمت فى التنبؤ المؤشر الخاص بنصيب مصر من السياحة فى الشرق الأوسط ونصيب الشرق الأوسط من السياحة العالمية، كما قامت بتقسيم السائحين وفقا للجنسية. ويلاحظ من نتائج الدراسة أن تنبؤاتها كانت متحيزة لأعلى بدرجة ملحوظة، ذلك أن مقارنتها بالبيانات الفعلية أظهر أن نسبة الخطأ فى ١٩٧٠ بلغت ١٢٣% وفى ١٩٧٥ بلغت ٥٧%.

كذلك قام البنك الدولى فى عام ١٩٧٨ بدراسة عن الطلب على السياحة فى مصر [١٨] استخدم فيها معدل النمو المركب للتنبؤ بأعداد السائحين مقسمين إلى فئات وفقا للجنسية، وذلك فى الفترة من ١٩٧٨ حتى ١٩٩٠، وقدرت اجمالى عدد السائحين المتوقع فى ١٩٩٠ بـ ٢,٤١٩ مليون سائح، وبملاحظة البيانات الفعلية نجد أن نسبة الخطأ تبلغ حوالى ٧%.

وفى نفس هذه الفترة كلفت وزارة السياحة هيئة ألمانية بإعداد الخطة القومية للسياحة فى مصر [١٩]، وقدرت الدراسة معدلات نمو السياحة فى فترات خمسية من ١٩٧٦ حتى ١٩٩٠، وقدرت العدد المتوقع لأعداد السائحين فى عام ١٩٩٠ بـ ٢,٣٠٥ مليون سائح بنسبة خطأ ١١,٣٥%.

وفى عام ١٩٨٢ قامت دراسة لتحليل الطلب على السياحة فى مصر [٢٠] وتضمنت تنبؤات للسياحة فى الفترة من ١٩٨٢ حتى ١٩٩٠ باستخدام نموذج الانحدار الخطى البسيط وقارنت بين نتائجه ونتائج الدراسات المذكورة سابقا ووجدت أن تقديراتها أقل من التقديرات السابقة، وقد أضافت الدراسة المذكورة تحليلا لمحددات الطلب على السياحة فى مصر وفقا لبديلين: أحدهما متفائل ويمكن أن يؤدى إلى زيادة الطلب المتوقع باستخدام نموذج الانحدار البسيط بنسبة ٧%، أما البديل المتشائم فيمكن أن يخفضه بنسبة ٤%.

وفى عام ١٩٨٥ أجريت دراسة للتنبؤ بالطلب على السياحة فى مصر[٢١] فى الفترة من ١٩٨٠ حتى ١٩٩٠، وكذلك الطلب والعرض المتوقع على الطاقة الفندقية. وقد قامت الدراسة بتجربة عدة أشكال رياضية لتحديد أفضل شكل يعبر عن اتجاه تغير البيانات التاريخية، وقد توصلت إلى أن الاتجاه الخطى يعطى أفضل نتائج.

وقدرت الدراسة الطلب المتوقع فى ١٩٨٥ بـ ١,٧١٧ مليون سائح وفى ١٩٩٠ بـ ٢,١٨١ مليون سائح. وبمقارنة هذه التقديرات بالبيانات الفعلية نجد أن نسبة الخطأ كانت ١٣% و-١٦% على التوالى. كذلك قامت الدراسة المذكورة بتقسيم الطلب على السياحة وفقا لجنسية الوافدين من الأقاليم المختلفة وفقا لتوقعات نمو كل منها فى فترة التنبؤ.

وفى الفترة الأخيرة أجرى معهد التخطيط القومى فى عام ١٩٩٨ دراسة تتضمن نموذجاً لتفسير تغيرات الطلب على المنتج السياحى المصرى، وتقدير المرونة الدخلية والتنافسية السعرية للسياحة فى مصر[٢٢] ، وإن كانت لم تتطرق إلى التنبؤ بالطلب على السياحة.

ويعبر النموذج عن الطلب بكل من عدد السائحين الوافدين وكذلك بعدد الليالى السياحية. أما المتغيرات المفسرة فقد شملت متوسط الدخل المحلى فى العالم، الرقم القياسى لأسعار المستهلكين فى مصر ومتوسط مرجح لأسعار المستهلكين فى الدول المنافسة لمصر سياحياً فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ويتمثل النموذج المستخدم فى الانحدار المتعدد بالصيغة اللوغاريتمية حيث تعبر المعاملات عن المرونة بشكل مباشر.

وأظهرت الدراسة أن المرونات قصيرة الأجل بالنسبة لمتغير الدخل العالمى المرجح أكبر من الواحد الصحيح وإشاراتها موجبة بما يتفق والنظرية الاقتصادية، وأن المرونات السعرية قصيرة الأجل أقل من الواحد الصحيح بالنسبة للأسعار

النسبية المرجحة بالإيرادات السياحية وبأعداد السائحين، وأن إشاراتها سلبية في أغلب الأحوال وتتراوح قيمها بين (-٠,٠٣) و (-٠,٣٧).

وتقارن الدراسة المذكورة هذه النتائج مع نتائج دراسة أخرى[٢٣] استهدفت تحليل الطلب العربى على السياحة فى مصر وحيث قدرت مرونة الطلب السعرية (المطلقة) على المنتج السياحى المصرى بالنسبة للفرد العربى، ووجدت أنها سالبة وتتراوح قيمها بين (-٠,١٧) و(-٠,٦١).

وقد أوضحت نتائج تقدير النموذج أن متغير الدخل أكثر دلالة في تفسير تغيرات الطلب على السياحة من متغير الأسعار الذى أظهرت النتائج عدم معنويته. وأن العلاقة المتضمنة لمتغيرات الدخل والأسعار لا تفسر أكثر من ٧٠% من تغيرات الطلب على السياحة، معبراً عنه بعدد السائحين، وأن استخدام الليالى السياحية للتعبير عن الطلب على السياحة لم يسفر عن نتائج جيدة. ويعنى ذلك أن هناك عوامل أخرى غير الدخل والأسعار تؤثر على السياحة، وترجعها الدراسة المذكورة إلى مستوى جودة الخدمات المقدمة فى الفنادق والنقل والمواصلات والمطارات، وكذلك إلى جوانب سلوكية ترتبط بمعاملة السائح فى مجالات مختلفة أثناء إقامته، وتستشهد بنتائج دراسة أجراها الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة فى ١٩٩٥ على عينة من ٥٠٠ سائح عن أهم معوقات النشاط السياحى فى مصر[٢٤] وأظهرت أن أهم هذه المعوقات يتمثل فى ارتفاع أسعار الخدمات بالإضافة إلى بعض التجاوزات السلوكية فى الجوازات والجمارك وسائقى التاكسى، وفوضى المرور فى الشارع وارتفاع نسبة التلوث فى الجو وكثرة الأتربة وعدم نظافة الشوارع واستغلال أصحاب المساكن للسائح العربى.

وفيما عدا الدراسات المذكورة سابقا لا توجد حتى الآن فى مصر دراسة مستقبلية للتنبؤ بأعداد السائحين فى مصر لفترة طويلة فى المستقبل، والتنبؤات الوحيدة المتاحة هى التوقعات الخمسية لوزارة التخطيط فى اطار الخطة الخمسية

الأخيرة ١٩٩٣/٩٢-١٩٩٧/٩٦، وتمثلت فى بعض التقديرات على أساس معدلات نمو سنوية متوقعة على النحو التالى للفترة من ١٩٩٧ حتى عام ٢٠٠٢[٢٥]:

- عدد السائحين: معدل نمو ٦,٥% ، ويصل العدد المتوقع إلى ٥,٢ مليون سائح.
- الليالى السياحية: معدل نمو ٩% ويصل العدد المتوقع إلى ٣٨,١ مليون ليلة سياحية.
- الإيرادات: معدل نمو ٩% وتصل القيمة المتوقعة إلى ١٧,٧ مليار جنيه.
- الطاقة الايوائية: معدل نمو ١٠% ويصل العدد المتوقع إلى ١١٢,٧ ألف غرفة.
- قيمة الإنتاج: معدل نمو ١١,١% وتصل القيمة المتوقعة إلى ١٢ مليار جنيه.
- الناتج من السياحة: معدل نمو ١٣% وتصل القيمة المتوقعة إلى ٧ مليار جنيه.

وتعتبر الخطة أن الطاقة الايوائية تمثل أحد المحددات الهامة للجذب السياحى وأن زيادتها تؤدى إلى زيادة الطلب على السياحة.

وبالإضافة إلى التقديرات السابقة فإن استراتيجية الدولة للتنمية فى العقدين القادمين تتضمن أهدافاً للتنمية السياحية، وهى أهداف متفائلة إلى حد بعيد، حيث تتطلع إلى الوصول بعدد السائحين إلى ٢٧ مليون سائح فى عام ٢٠١٧، و٢٣٧ مليون ليلة سياحية وزيادة الطاقة الاستيعابية إلى ٦١٨ ألف غرفة[٢٦].

(٣-٢) نتائج الدراسة الحالية

نعرض فيما يلى نتائج الدراسة الحالية التى تهدف إلى التنبؤ بالطلب على السياحة حتى عام ٢٠٢٠، ونستخدم عدد السائحين الوافدين كمتغير يعبر عن الطلب على السياحة، باعتباره أكثر المؤشرات انضباطا من حيث البيانات واتساقا فى السلاسل الزمنية والمقارنات الدولية. وهذه البيانات يتم جمعها فى مصر من

بطاقات الدخول والخروج من الموانىء والمنافذ المختلفة، مما يتسق وشروط منظمة السياحة العالمية عن دقة البيانات.

(٣-٢-١) التطور التاريخى

ونبدأ بعرض بيانات السلسلة الزمنية التى تم استخدامها فى الدراسة، وهى تبدأ من عام ١٩٧٥ حتى ١٩٩٩، وتتضمن بيانات عن عدد السائحين والليالى السياحية والإيرادات السياحية، وهى بيانات متاحة فى نشرات البنك الأهلى المصرى، ومصدر البيانات هو وزارة السياحة.

ويلاحظ من البيانات أن عدد السائحين القادمين إلى مصر بلغ ٧٩٣ ألف فى عام ١٩٧٥ ووصل إلى حوالى ٤,٣ مليون فى عام ١٩٩٩/٩٨.

يلاحظ أيضا عدم اطراد الزيادة بشكل متواصل خلال السلسلة الزمنية، وإنما يوجد هبوط ملحوظ فى أعداد السائحين فى بعض السنوات، خاصة فى الفترة التى تبدأ من ١٩٨٥، وتتواكب هذه السنوات مع الأزمات التى تعرضت لها السياحة نتيجة أحداث أثرت على الاستقرار الداخلى وأمن السائحين، وذلك بدءاً من اختطاف السفينة أكيلى لاورو فى ١٩٨٥ ومروراً باختطاف الطائرات وأحداث الأمن المركزى وحرب الخليج وأحداث الإرهاب ضد السائحين. نلاحظ أيضا من البيانات المعروضة أن الإيرادات السياحية زادت من ٣١١,٥ مليون جنيه فى ١٩٨٦ إلى ١٢٤٢ مليون جنيه فى ١٩٨٧، أى تضاعفت أربع مرات فى عام واحد ورغم أن عدد السائحين فى هذا العام زاد بنسبة ٣٧% فقط، وحققت الإيرادات أقصى قيمة فى ١٩٩٢ حيث وصلت إلى ٧٥٧٨ مليون جنيه، ثم انخفضت بشكل حاد فى العام التالى إلى ٤٤٧٣ مليون جنيه وتأرجحت حول هذا المعدل فى الأعوام التالية.

وقد تم باستخدام هذه البيانات حساب معدل إنفاق السائح فى الليلة الواحدة، ويلاحظ أنه تعرض فى الفترة الأولى لتزايد مستمر من ١٤ جنيهاً فى ١٩٧٥ إلى ٦٧,٨ جنيه فى ١٩٧٧، ثم أخذ فى التذبذب وانخفض إلى ٢٥,٩ جنيه فى ١٩٨٥

ثم عاود الارتفاع بشدة حتى وصل إلى ٢١٢ جنيهاً فى ١٩٩٦. والواقع أنه يصعب إيجاد تفسير لمثل هذا النمط فى السلسلة الزمنية المتاحة، ويجب الاسترشاد ببيانات أخرى عن معدلات الأسعار. وبمراجعة بيانات تطور سعر الصرف فى مصر نلاحظ أن سعر الدولار ارتفع من ١,٠٦٩ جنيه فى ١٩٨٦ إلى ١,٢٧٣ جنيه فى عام ١٩٨٧، أى بنسبة ١٩%، واستقر تقريباً بعد عام ١٩٩١ عند ٣,٣جنيه. أما الرقم القياسى لسعر المستهلك فقد زاد بنسبة ١٩,٥% فى عام ١٩٨٧ مقارنة بعام

جدول رقم (١)
البيانات الفعلية للسياحة

السنة	عدد السائحين (بالألف)	الليالى السياحية (بالألف)	الإيرادات (بالمليون جنيه)	متوسط مدة الإقامة	معدل الإنفاق للسائح في الليلة بالجنيه
١٩٧٥	٧٩٣,٠	٥٨٥٤,٦	٨٢,٠	٧,٣٨	١٤,٠١
١٩٧٦	٩٨٣,٩	٦٧٩٦,١	٢٦٣,٢	٦,٩١	٣٨,٧٣
١٩٧٧	١٠٠٣,٨	٦٣٣٨,٩	٤٣٠,٣	٦,٣١	٦٧,٨٨
١٩٧٨	١٠٥٢,٠	٧١٣٦,٦	٣٩٥,٧	٦,٧٨	٥٥,٤٥
١٩٧٩	١٠٦٤,١	٧١٠٤,٤	٣١٩,٨	٦,٦٨	٤٥,٠١
١٩٨٠	١٢٥٣,١	٨٠٨٣,٧	٤٠٤,٦	٦,٤٥	٥٠,٠٥
١٩٨١	١٣٧٦,٠	٩٨٠٥,٧	٤١٠,٨	٧,١٣	٤١,٨٩
١٩٨٢	١٤٢٣,٣	٩٣٠١,٤	٣١٧,٥	٦,٥٤	٣٤,١٣
١٩٨٣	١٤٩٧,٩	٨٨٥٦,٧	٢٤٥,٠	٥,٩١	٢٧,٦٦
١٩٨٤	١٥٦٠,٥	٨٨٧٢,٢	٢٦٥,٠	٥,٦٩	٢٩,٨٧
١٩٨٥	١٥١٨,٤	٩٠٠٧,٠	٢٣٣,٤	٥,٩٣	٢٥,٩١
١٩٨٦	١٣١١,٤	٧٨٤٧,٤	٣١١,٥	٥,٩٨	٣٩,٦٩
١٩٨٧	١٧٩٥,١	١٥٨٦١,٤	١٢٤٢.٠	٨,٨٤	٧٨,٣٠
١٩٨٨	١٩٦٩,٣	١٧٨٦٣,٩	١٩١٧,٢	٩,٠٧	١٠٧,٣٢
١٩٨٩	٢٥٠٣,٤	٢٠٥٨٢,٧	٢٣٧٣,٧	٨,٢٢	١١٥,٣٣
١٩٩٠	٢٦٠٠,٢	١٩٩٤٣,٢	٢٩١٤,٥	٧,٦٧	١٤٦,١٤
١٩٩١	٢٢١٤,٣	١٦١٠٤,٥	٤٣٧٥,٥	٧,٢٧	٢٧١,٦٩
١٩٩٢	٣٢٠٦,٩	٢١٨٣٥,٧	٧٥٧٨,١	٦,٨١	٣٤٧,٠٥
١٩٩٣	٢٥٠٧,٨	١٥٠٨٩,٨	٤٤٧٣,٢	٦,٠٢	٢٩٦,٤٤
١٩٩٤	٢٥٨٢,٠	١٥٤٣٢,٨	٤٦١٤,٣	٥,٩٨	٢٩٨,٩٩
١٩٩٥	٣١٣٣,٥	٢٠٤٥١,٤	٤٢٦٢,٨	٦,٥٣	٢٠٨,٤٤
١٩٩٦	٣٨٩٥,٩	٢٣٧٦٤,٦	٥٠٤٣,٤	٦,١٠	٢١٢,٢٢
١٩٩٧	٣٩٦١,٤	٢٦٥٧٨,٨	٥٦٣٧,٨	٦,٧١	٢١٢,١٢
١٩٩٨	٣٤٥٣,٩	٢٠١٥٠,٥			
١٩٩٩	*٤٣٠٠,٠٠	٢٥٧٠٠,٠			

*عدد السائحين فى ١٩٩٩/٩٨.

١٩٨٦، وفى ١٩٩٢ زاد بنسبة ١٣,٧%عنه فى ١٩٩١[٢٧]. وبالتالى فإن تغيرات سعر الصرف والرقم القياسى لسعر المستهلك قد تكون ساهمت بعض الشىء فى تغيرات الإيرادات السياحية، إلا أنه لا يمكن أن ينسب إليها تفسير التقلبات الحادة التى لاحظناها فى الإيرادات السياحية، ويجب بالتالى مراجعة مفاهيم وأساليب جمع البيانات الخاصة بالإيرادات السياحية للتأكد من اتساقها.

(٣-٢-٢) التنبؤ باستخدام المؤشرات البسيطة

ونعرض فيما يلى نتائج تقديرات عدد السائحين فى عام ٢٠٢٠ باستخدام المؤشرات الإحصائية البسيطة فى شكل نسب مئوية ومعدلات نمو.

١) بافتراض استمرار نصيب مصر من السياحة العالمية عند النسبة الحالية ٠,٦% فإنه وفقا لعدد السائحين المتوقع على مستوى العالم فى عام ٢٠٢٠ فى تقديرات منظمة السياحة العالمية والذى يقدر بـ ١,٦ مليار سائح، فإن عدد السائحين فى مصر فى عام ٢٠٢٠ سيصل إلى ٩,٦ مليون سائح.

٢) تتوقع منظمة السياحة العالمية WTO أن يزيد نصيب إقليم الشرق الأوسط من السياحة العالمية من ٢,٥% فى ١٩٩٥ إلى ٤,٣% فى عام ٢٠٢٠، أى بزيادة قدرها ٧٠,٢%[٢٨]. وإذا افترضنا أن نصيب مصر من السياحة العالمية سيزيد بنفس نسبة الزيادة السابقة فمن المتوقع أن يصل إلى ١% بدلا من ٠,٦%. وفى هذه الحالة فإن عدد السائحين المتوقع فى مصر فى عام ٢٠٢٠ يكون ١٦ مليون سائح.

٣) بافتراض نمو السياحة فى مصر وفقا لمتوسط معدل النمو السنوى المتوقع على مستوى العالم حتى عام ٢٠٢٠ فى تقديرات منظمة السياحة العالمية، وهو ٤,٣% سنوياً، فإن عدد السياح فى مصر فى عام ٢٠٢٠ من المتوقع أن يصل إلى ١٠,٤ مليون سائح.

٤) بافتراض نمو السياحة فى مصر بمعدل نمو ٥% سنوياً كما تتوقع دراسة منظمة السياحة العالمية عن اقليم الشرق الأوسط، وباعتبار مصر من الدول الواعدة فى الإقليم، فإن عدد السائحين يصل إلى حوالى ١٢ مليون سائح فى عام ٢٠٢٠.

(٣-٢-٣)التنبؤ باستخدام نماذج السلاسل الزمنية

فى إطار النماذج الإحصائية قامت الدراسة بتجربة بعض النماذج السلوكية فى شكل نماذج انحدار لتفسير العوامل المحددة للطلب على السياحة الوافدة معبراً عنها بإعداد السائحين.

وقد أوضحت الدراسات السابقة أن من أهم محددات الطلب على السياحة، والتى يمكن قياسها كمياً ، مستوى الدخل فى الدول الموفدة للسياحة، مستوى الأسعار ودرجة التقدم الاقتصادى فى الدول المستقبلة للسياحة، وسعر الصرف . وعلى ذلك فقد تم تحديد المتغيرات التالية لاختبارها كمتغيرات مستقلة مفسرة لتغيرات أعداد السائحين فى مصر.

- الرقم القياسى للدخل فى الدول المتقدمة،
- الرقم القياسى لسعر المستهلك فى مصر،
- سعر الصرف،
- الناتج المحلى الإجمالى،
- متغيرات صورية تعكس الاضطرابات السياسية التى حدثت فى بعض السنوات وأثرت على السياحة وهى فى أعوام ١٩٨٦ و ١٩٩١ و ١٩٩٢. وتم إجراء تجارب مختلفة لتضمين كل هذه المتغيرات أو بعضها أو تحوير فى شكل بعض المتغيرات ليكون فى صورة فروق أو معدلات نمو أو متغير مبطأ. وقد أسفرت التجارب المختلفة عن عدم معنوية مؤشر الدخل فى الدول المتقدمة ، وبالنسبة للرقم القياسى لسعر المستهلك فى مصر كانت نتائجه معنوية فى بعض

المعادلات ولكن إشارته موجبة فى كل المحاولات مما يتعارض والنظرية الاقتصادية حيث لا يمكن القول إن زيادة الأسعار فى مصر تجذب السائحين، وفيما يتعلق بسعر الصرف فكان يعطى نتائج معنوية وإشارة واقعية تتفق والنظرية الاقتصادية وذلك فى كل التجارب التى أجريت. وبالنسبة للناتج المحلى الإجمالى فقد أظهرت كل تجارب الانحدار أنه غير معنوى كما أن إشارته كانت سالبة مما يخالف الفروض النظرية. والمتغيرات الصورية كانت معنوية فى تفسير ظواهر هبوط السياحة فى بعض السنوات. وهكذا نلاحظ أن المتغيرات المفسرة التى تم اختبارها لم تثبت معنوية أى منها فيما عدا سعر الصرف والمتغيرات الصورية، وهى لا تكفى بالتأكيد لبناء نموذج لتفسير الطلب على السياحة .وهذه نتيجة متوقعة على أية حال وأكدتها عديد من الدراسات السابقة.وعلى ذلك فقد لجأنا إلى إجراء التنبؤات المطلوبة باستخدام نماذج السلاسل الزمنية.

وفى إطار نماذج السلاسل الزمنية قامت الدراسة بتجربة معظم النماذج التى سبق عرضها، وتم استبعاد النماذج التى لا تعطى مؤشرات إحصائية جيدة واستبقاء النماذج التى تعطى مؤشرات إحصائية مقبولة وهى:

- نموذج انحدار ذاتى للمتوسط المتحرك (ARMA)
- التسوية الأسية المزدوجة .
- نموذج هولت وينترز البسيط (بدون ظواهر موسمية).
- النماذج التى تتضمن ظواهر موسمية، وهى نماذج هولت – وينترز مع ظواهر موسمية غير متزايدة ومع ظواهر موسمية متزايدة.

ويرجع السبب فى استبقاء النماذج التى تتضمن ظواهر موسمية إلى ما أوضحناه من تقلبات فى البيانات التاريخية الخاصة بأعداد السائحين كنتيجة للأزمات التى تكررت على فترات مختلفة وكانت تؤدى إلى انخفاض أعداد السائحين.

وفيما يتعلق بالفترة المقبلة، وبافتراض استمرار الأوضاع الحالية، فإنه لا يوجد ما يبرر القول بأن الأمور استقرت وأنه لا يوجد احتمالات لتكرار هذه الأزمات فى المستقبل، ذلك أن أسباب هذه الاحتمالات مازالت قائمة ، فمسيرة السلام لم تستكمل بعد وتتعثر بين الحين والآخر ومازالت أحداث العنف تتكرر كل حين ويؤثر صداها على المنطقة بأثرها، بالإضافة إلى ذلك فإن بعض عناصر الإرهاب مازالت كامنة والأهم من ذلك أن مصادر تمويله ما زالت قائمة، بل أن هناك احتمالات لزيادتها من عناصر يمكن أن تستخدمها لمواجهة المنافسة المتصاعدة على اجتذاب السائحين فى المنطقة.

وبالتالى فإنه يمكن توقع استمرار تكرار الأزمات بين الحين والآخر، وبالتالى استمرار ظاهرة التذبذب فى عدد السائحين الوافدين إلى مصر فى الفترة المقبلة مع وجود اتجاه عام للزيادة. ولذلك فإن استخدام نماذج إحصائية تتضمن اتجاهاً عاماً بالإضافة إلى ظاهرة موسمية، مثل نماذج هولت – وينترز، يمكن أن يكون مفيداً فى التعبير عن مسار السياحة فى المستقبل. وبملاحظة بيانات السلسلة الزمنية نجد أن أزمات السياحة فى مصر تكررت خمس مرات فى الفترة من ١٩٨٥ حتى ١٩٩٩، وبالتالى فإن ذلك يعنى أنه فى خلال خمسة عشر عاماً تكررت الأزمات خمس مرات، وعلى ذلك فإن اختيار مدى زمنى ثلاث أو أربع سنوات يمكن أن يكون مقبولاً لتوقع تكرارية الأزمات فى الفترة المقبلة.

وعلى ذلك فقد تم تجربة كل من نماذج هولت ويتزز مع ظواهر موسمية مرة لمدى زمنى ثلاث سنوات ومرة أخرى لمدى زمنى أربع سنوات.

ونعرض فيما يلى نتائج التقديرات التى تم الحصول عليها باستخدام النماذج السابقة وباستخدام برنامج الحاسب الآلى لتحليل السلاسل الزمنية TSP، ويصورها الجدول التالى والرسوم البيانية التى تليه.

بالنسبة لنموذج الانحدار الذاتى للمتوسط المتحرك ARMA فقد تم تجربة عدة بدائل للفترة الزمنية التى يقدر لها المتوسط المتحرك (MA) وكذلك

فترة الإبطاء المناسبة للانحدار الذاتى (AR) للمتغير على القيم السابقة . وكان أفضل بديل من حيث النتائج الإحصائية هو ARMA(2,2).

ويلاحظ من نتائج تقديرات هذا النموذج أن أعداد السائحين تتزايد بشكل مستمر خلال فترة التنبؤ وإن كانت تعكس حركة دورية فى معدل نمو عدد السائحين بين الهبوط والصعود، حيث يزيد العدد بمعدل نمو (٦%) فى سنة معينة وفى السنة التى تليها ينخفض المعدل إلى (٦,٠%) ثم يعود للارتفاع إلى (٦,٠%) وهكذا. ويرجع ذلك إلى أن استخدام المتوسطات المتحركة والانحدار الذاتى يؤدى إلى تأثر القيم المتوقعة بالقيم السابقة صعوداً وهبوطا مع الأخذ فى الاعتبار الاتجاه الزمنى للتغير.

ويقدر العدد المتوقع للسائحين فى عام ٢٠٢٠ وفقا لهذا النموذج بحوالى ٨,٨٨ مليون سائح.

وبالنسبة لنتائج نماذج التسوية الآسية المزدوجة وهولت – وينترز البسيط نجد أن كلاً منها تأخذ شكل علاقة خطية ، ويبلغ عدد السائحين المتوقع فى عام ٢٠٢٠ فى نموذج التسوية المزدوجة ٧,٨ مليون سائح، وفى نموذج هولت – وينترز البسيط يبلغ ٩,٣٥ مليون سائح. أما نماذج هولت – وينترز مع ظواهر موسمية غير متزايدة فنلاحظ أنها تعطى تقديرات تزيد بمعدلات نمو مختلفة تتكرر كل ثلاث أو أربع سنوات وفقاً للمدى الزمنى المحدد لدورية تكرار الظاهرة الموسمية، مع اتجاه عام لانخفاض معدلات النمو. ويبلغ عدد السائحين المتوقع ٨,٨٨ مليون سائح فى عام ٢٠٢٠ فى النموذج ذي المدى الزمنى ثلاث سنوات ، و٩,٣ مليون سائح فى النموذج ذي المدى الزمنى أربع سنوات. أما فى نماذج هولت –وينترز مع ظواهر موسمية متزايدة فإن القيم ذاتها تتعرض للانخفاض على فترات زمنية منتظمة وفقاً للمدى الزمنى المحدد لدورية تكرار الظاهرة الموسمية.

جدول رقم (٢)

نتائج تقديرات النماذج

السنة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
	ARMA ٢,٢	التسوية المزدوجة	هولت وينترز بدون ظواهر موسمية	هولت وينترز ظواهر موسمية غير متزايدة(٣)	هولت وينترز ظواهر موسمية غير متزايدة(٤)	هولت وينترز ظواهر موسمية متزايدة(٣)	هولت وينترز ظواهر موسمية متزايدة(٤)
٢٠٠٠	٤٣٦٤,٩٤٥	٤٢٢٩,٩٤٢	٤٣٦٥,٢٨٢	٤٢٣٣,٢١١	٤٥٤٨,٧٥٢	٣٩٩٠,٨	٤٦٥٠,٨٦
٢٠٠١	٤٣٩٨,٨٩٣	٤٤٠٨,٦٣٤	٤٦١٤,٥٩٥	٤٥٢٧,٠٤	٤٦٥٢,١٤٣	٤٢٠٣,٥٩٩	٤٤٨٥,٦٢٣
٢٠٠٢	٤٧٣٤,٠٢١	٤٥٨٧,٣٢٦	٤٨٦٣,٩٠٧	٤٧٩٨,١٩٧	٤٦٨٠,٦١١	٤٥١٤,١٧	٤٢٠٩,٥٠٦
٢٠٠٣	٤٧٦٩,٤٦٩	٤٧٦٦,٠١٨	٥١١٣,٢٢٠	٤٩٠٣,٢١٨	٤٩٩٣,٧٠٥	٤٣٨٦,٣٧٢	٤٦٢٣,٠٤٨
٢٠٠٤	٥١١٩,٤٠٩	٤٩٤٤,٧٠٩	٥٣٦٢,٥٣٣	٥١٩٧,٠٤٦	٥٤٩٢,١٩٥	٤٦٠٦,٩٣٧	٥٢٢٤,٨١٩
٢٠٠٥	٥١٥٦,٤٢٤	٥١٢٣,٤٠١	٥٦١١,٨٤٥	٥٤٦٨,٢٠٤	٥٥٩٥,٥٨٥	٤٩٣٣,٨٨٤	٥٠٢٢,٦٢٣
٢٠٠٦	٥٥٢١,٨٣١	٥٣٠٢,٠٩٢	٥٨٦١.١٥٨	٥٥٧٣,٢٢٤	٥٦٢٤,٠٥٤	٤٧٨١,٩٤٤	٤٦٩٨,٨٠٦
٢٠٠٧	٥٥٦٠,٤٨١	٥٤٨٠,٧٨٤	٦١١٠,٤٧٠	٥٨٦٧,٠٥٣	٥٩٣٧,١٤٧	٥٠١٠,٢٧٥	٥١٤٥,٢٤٢
٢٠٠٨	٥٩٤٢,٠٣٩	٥٦٥٩,٤٧٦	٦٣٥٩,٧٨٣	٦١٣٨,٢١٠	٦٤٣٥,٦٣٧	٥٣٥٣,٥٩٨	٥٧٩٨,٧٧٨
٢٠٠٩	٥٩٨٢,٣٩٧	٥٨٣٨,١٦٧	٦٦٠٩,٠٩٦	٦٢٤٣,٢٣١	٦٥٣٩,٠٢٨	٥١٧٧,٥١٦	٥٥٥٩,٦٢٣
٢٠١٠	٦٣٨٠,٨١٩	٦٠١٦,٨٥٩	٦٨٥٨,٤٠٨	٦٥٣٧,٠٦٠	٦٥٦٧,٤٩٦	٥٤١٣,٦١٣	٥١٨٨,١٠٦
٢٠١١	٦٤٢٢,٩٦١	٦١٩٥,٥٥١	٧١٠٧,٧٢١	٦٨٠٨,٢١٧	٦٨٨٠,٥٨٩	٢٧٧٣,٣١٢	٥٦٦٧,٤٣٧
٢٠١٢	٦٨٣٨,٩٩٢	٦٣٧٤,٢٤٢	٧٣٥٧,٠٣٣	٦٩١٣,٢٣٨	٧٣٧٩,٠٨٢	٥٥٧٣,٠٨٧	٦٣٧٢,٧٣٧
٢٠١٣	٦٨٨٢,٩٩٦	٦٥٥٢,٩٣٤	٧٦٠٦,٣٤٦	٧٢٠٧,٠٦٦	٧٤٨٢,٤٧٠	٥٨١٦,٩٥١	٦٠٩٦,٠٦٢٣
٢٠١٤	٧٣١٧,٤١٥	٦٧٣١,٦٢٥	٧٨٥٥,٦٥٩	٧٤٧٨,٢٢٤	٧٥١٠,٩٣٨	٦١٩٣,٠٢٥	٥٦٧٧,٤٠٦
٢٠١٥	٧٣٦٣,٣٦٤	٦٩١٠,٣١٧	٨١٠٤,٩٧١	٧٥٨٣,٢٤٤	٧٨٢٤,٠٣٢	٥٩٦٨,٦٥٩	٦١٨٩,٦٣١
٢٠١٦	٧٨١٦,٩٨٣	٧٠٨٩,٠٠٩	٨٣٥٤,٢٨٤	٧٨٧٧,٠٧٣	٨٣٢٢,٥٢٢	٦٢٢٠,٢٩٠	٦٩٤٦,٦٩٦
٢٠١٧	٧٨٦٤,٩٦٤	٧٢٦٧,٧٠١	٨٦٠٣,٥٩٧	٨١٤٨,٢٣٠	٨٤٢٥,٩١٣	٦٦١٢,٧٣٩	٦٦٣٣,٦٢٣
٢٠١٨	٨٣٣٨,٦٣٢	٧٤٤٦,٣٩٣	٨٨٥٢,٩٠٩	٨٢٥٣,٢٥١	٨٤٥٤,٣٨١	٦٣٦٤,٢٣١	٦١٦٦,٧٠٦
٢٠١٩	٨٣٨٨,٧٣٢	٧٦٢٥,٠٨٤	٩١٠٢,٢٢٢	٨٥٤٧,٠٨٠	٨٧٦٧,٤٧٤	٦٦٢٣,٦٢٧	٦٧١١,٨٢٥
٢٠٢٠	٨٨٨٣,٣٣٦	٧٨٠٣,٧٧٦	٩٣٥١,٥٣٤	٨٨١٨,٢٣٧	٩٢٦٥,٩٦٥	٧٠٣٢,٤٥٣	٧٥٢٠,٦٥٦
مؤشر الخطأ	٠,١٦٣٨٠	٠,١٠٦٩٠	٠,٠٩٥٢٠	٠,١١٩٥٠	٠,١١٨٠٠	٠,١٢٠٠٠	٠,١٠٠٠٠

وتبلغ تقديرات هذا النموذج للعدد المتوقع للسائحين فى عام ٢٠٢٠ حوالى ٧ مليون سائح فى النموذج ذي المدى الزمنى ثلاث سنوات و ٧,٥ مليون سائح فى النموذج ذي المدى الزمنى أربع سنوات . وبمتابعة مؤشر الخطأ MAPE (Mean Absobute Percentage Error) الذى تم حسابه لتقديرات النماذج السابقة ، والذى يوضح مدى دقة تعبير كل منها عن مسار السلسلة الزمنية الفعلية ، نجد أن أقل نسبة خطأ يحققها نموذج هولت – وينترز البسيط (٩,٥%) يليه نموذج هولت – وينترز مع ظواهر موسمية متزايدة لمدى أربع سنوات (١٠%)، أما أعلى نسبة خطأ فيحققها نموذج ARMA (2,2) وهى (١٦%) .

ويلاحظ بصفة عامة أن نتائج تطبيق النماذج السابقة جاءت متقاربة إلى حد ما، حيث يتراوح العدد المتوقع للسائحين فى عام ٢٠٢٠ فى النماذج المختلفة من ٧ مليون إلى ٩,٣٥ مليون سائح.

نلاحظ أيضاً أن نتائج بعض النماذج تتطابق فى تقديراتها لعدد السائحين المتوقع فى عام ٢٠٢٠ وذلك رغم الاختلاف الملحوظ فى قيمة مؤشر الخطأ لكل منها . فنجد أن التقدير المتوقع لعدد السائحين فى عام ٢٠٢٠ فى كل من نموذجى ARMA (2,2) وهولت – وينترز مع ظواهر موسمية غير متزايدة لمدى ثلاث سنوات يبلغ ٨,٨٨ مليون سائح، في حين أن مؤشر الخطأ يبلغ (١٦%) فى الأول و (١٢%) فى الثانى، وفى نفس الوقت رغم تقارب مؤشر الخطأ لكل من نموذج هولت– وينترز البسيط (٩,٥%) ونموذج هولت – وينترز مع ظواهر موسمية متزايدة لمدى أربع سنوات (١٠%) فإن توقعات كل منهما لعدد السائحين فى عام ٢٠٢٠ تختلف، حيث تبلغ ٩,٣٥ مليون فى النموذج الأول فى حين تبلغ ٧,٥ مليون فى النموذج الثانى. وعلى ذلك يمكن القول إن استخدام نماذج تتضمن ظواهر موسمية لم يسفر عن اختلاف جوهرى فى نتائج التقديرات مقارنة بالنماذج التى لا تتضمن ظواهر موسمية.

وبالرجوع إلى قيم مؤشرات الخطأ المحسوبة للنماذج المختلفة، فإنه كما ذكرنا أن نموذج هولت وينترز البسيط يحقق أقل نسبة خطأ، والتقدير المتوقع لعدد السائحين فى عام ٢٠٢٠ وفقاً لهذا النموذج هو ٩,٣٥ مليون سائح. وتقترب هذه النتيجة مع أكثر التقديرات تواضعاً باستخدام المؤشرات البسيطة وهى ٩,٦ مليون سائح، والتى تقوم على فرضية استمرار نصيب مصر من السياحة العالمية عند النسبة الحالية (٠,٦%)، ولكنها تبتعد كثيراً عن التوقعات المتفائلة للحكومة فى استراتيجية التنمية للمرحلة المقبلة وهى ٢٧ مليون سائح.

ويمكن أن نذكر فى هذا المجال أن هناك دراسة للتنبؤ بالطلب على السياحة [٢٩] تثبت أن تكوين توليفة مرجحة من مجموعة تنبؤات أعدت بنماذج إحصائية مختلفة يمكن أن يسفر عن تنبؤ أكثر دقة وفقاً لمعيار الخطأ MAPE. وبتطبيق هذه الصيغة على التنبؤات المقدرة فى هذه الدراسة، مع الترجيح بمعيار مؤشر الخطأ (١-قيمة مؤشر الخطأ) ، يكون العدد المتوقع للسائحين فى عام ٢٠٢٠ هو ٨,٣ مليون سائح . إلا أنه من الأفضل عرض بدائل مختلفة لتوقعات الطلب على السياحة تشكل مدى معيناً تتراوح فيه القيمة المتوقعة بدلاً من إعطاء قيمة وحيدة. وهكذا فإنه يمكن اعتبار نتائج تقديرات نماذج السلاسل الزمنية تعبر عن بديل متحفظ لتوقعات الطلب على السياحة فى مصر فى العقدين القادمين ، وذلك مقارنة بالتقديرات الأخرى التى تم حسابها بالمؤشرات البسيطة والتى تراوحت من ٩,٦ مليون سائح إلى ١٦ مليون سائح، وهى بالتأكيد أكثر تحفظاً مقارنة بتقديرات الحكومة فى استراتيجية التنمية .

خلاصة

نخلص إلى أنه فى واقع الأمر لا تكفى الأساليب والنماذج الإحصائية وحدها للوصول إلى تقديرات لتوقعات الطلب على السياحة، وإنما يجب المزج بين هذه الأساليب الكمية وبين الأساليب غير الكمية، فالمقارنات الدولية على سبيل المثال تفيد فى استخلاص دروس من مسيرة دول كانت فى ظروف مشابهة فى فترة ماضية ومتابعة اتجاه تطورها بعد ذلك فيما يتعلق بالطلب على السياحة. كذلك فإن استخدام أسلوب دلفى فى تعديل أو تصحيح نتائج الأساليب الإحصائية يمكن أن يكون ذا فائدة كبيرة ويزيد من درجة الثقة ومستوى الدقة فى النتائج ويحقق قدراً من الواقعية فى تقييم اعتبارات التفاؤل والتشاؤم التى يمكن أن تؤثر على الطلب على السياحة فى المستقبل.

ومن دواعى التشاؤم أو التحفظ يمكن أن نذكر تعثر عملية السلام وتجدد أعمال العنف والتى يمكن أن تمتد آثارها للمنطقة كلها ومنها مصر ، احتمالات ظهور أزمات تهدد الاستقرار الداخلى مثل الإرهاب أو حدوث ظروف مفاجئة لا تمكن من انتقال آمن للسلطة ، التزايد السكانى وما يؤدى إليه من تفاقم مشكلة الزحام وما يترتب عليه من مشكلات مرورية وتجاوزات سلوكية ومزيد من تلوث البيئة وكلها معوقات للسياحة ، عدم الاهتمام الكافى بصيانة الآثار مما يعرضها للتلف (والتهدم فى بعض الأحيان مثل المسافر خانة) . ومن العناصر الأخرى التى يجب أن تبعث على الحذر من التفاؤل الشديد بنمو السياحة فى مصر اشتداد المنافسة من الدول المجاورة فى الشرق الأوسط وحوض البحر الأبيض المتوسط وإمكانية ظهور منافسين جدد فى أفريقيا التى تتميز بالمحافظة على البيئة الطبيعية.

أما من عناصر التفاؤل التى يمكن اعتبارها تساعد على اجتذاب مزيد من السائحين يمكن أن نذكر الإمكانيات الواسعة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة فى الدعاية للسياحة – وهى من أهم المؤثرات فى الطلب على السياحة – وذلك من خلال شبكة الإنترنت وشبكات التليفزيون الفضائية واسعة الانتشار، وجود إمكانيات

سياحية مازالت غير مستغلة ويمكن أن يؤدى التشجيع على الاستثمار فى السياحة إلى استغلالها وزيادة عناصر الجذب السياحى ، تزايد الوعى بأهمية السياحة وإقبال الشباب على دراسة السياحة والعمل بها مما يساعد على سد النقص فى الكوادر والكفاءات البشرية المطلوبة، رفع مستوى الخدمات السياحية ، ازدهار أنواع من الفنون وما يرتبط بها من مهرجانات وعروض فنية منوعة تساعد فى الجذب السياحى على مدى العام ، وبصفة خاصة السائحين العرب ، والاهتمام باستحداث أنواع جديدة من السياحة مثل سياحة التسوق . كذلك يمكن القول إن الاهتمام بتنسيق برامج سياحية متكاملة بين الدول العربية المتنافسة على السياحة فى المنطقة يمكن أن يعود بالفائدة على هذه الدول بشكل عام ويقلل من أضرار المنافسة بينها.

الهوامش والمراجع

(1) Hailin Qu & Hanqin Qiu Zhang. "The projection of international tourist arrivals in East Asia and the Pacific". In : Frank M. Go & Carson L. Jenkins (eds.). Tourism and Economic Development in Asia and Australasia. Printer London and Washington . 1998.

(٢) فى طريقها للنشر فى شكل دراسات منفصلة.

(٣) أوراق مصر ٢٠٢٠. " الأسس النظرية والمنهجية لسيناريوهات مصـــر ٢٠٢٠" العدد (٤). منتدى العالم الثالث – مكتب الشرق الأوسط بالقاهرة، يونيو ١٩٩٩.

(٤) مجلس الشورى لجنة الثقافة والإعلام والسياحة . "التقرير المبدئى عن موضـــوع مستقبل مصر سياحياً القاهرة ١٩٩٩.

(5) Tourism: 2020 Vision – Executive Summary Updated. World Tourism Organization. June 1998.

(6) Tourism : 2020 Vision

(7)Global Tourism Forecasts To The Year 2000 And Beyond . Middle East. WTO Tourism Forecasting Series. Vol 6. WTO . Madrid , Spain. 1994.

(8)Robert M Cintosh, Shashikant Gupta. Tourism : principles, practices, philosophies. Grid publishing, Inc., Columbos, Ohio.

(٩) سنتعرض لهذه الدراسات بتفصيل أكبر فى جزء لاحق من الدراسة

(10)Theodore C. Syriopoulos and M. Thea Sinclair . "An econometric study of tourism demand : The AIDS model of US and European tourism in Mediterranean countries". In : Applied Economics, vol. 25,No 12 1993.

(11)Theodore C. Syriopoulos. " A dynamic model of demand for Mediterranean tourism". In : International Review of Applied Economics, vol. 9, No 3,1995.

(١٢) اقتصاديات القطاع السياحى فى مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومى. معـــهد التخطيط القومى. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٢٤).

(13) Tourism : 2020 Vision مرجع سبق ذكره

(14) Hailin Qu, & Hanqin Qiu Zhang. مرجع سبق ذكره

(15) Robert S. Pindyck, & Daniel L. Rubinfeld. Econometric Models and Economic Forecasts. 2 nd Edition . Mc Graw – Hill International Book Company .1981.

(16)Kevin K.F Wong . " The relevance of business cycles in forecasting international tourist arrivals." In : Tourism Management , vol. 18, No 8 , 1997

(17)Report on the Study of Tourism for the U.A.R. EBS Management consultants Incorporated . Cairo, 1967.
(18)World Bank. Staff Appraisal Report , No 2284 – EGT, 1979.
(19)National plan for tourism in the Arab Republic of Egypt, prepared by Steigenberger consulting Ltd., and studientries für Tourism of stainberg , West Germany , April 1978.
(20)Review of Studies Available on Hotel and Touristic Industry. 1982
دراسة غير منشورة
(21)Mohaya A. Zaytoun . " Estimates of Tourism demand, And Potential Supply And Demand For Hotel Accomodation ". in : L'Egypte contemporaine , LXXVIème Année , No 402, Octobre 1985.
(٢٢)اقتصاديات القطاع السياحى فى مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومى معهد التخطيط القومى . مرجع سبق ذكره .
(٢٣) المرجع السابق.
(٢٤)الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، الإدارة العامة للبحوث. "حماية المستهلك فى مجال الخدمات السياحية ". ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمى السنوى الخامس، مؤتمر السياحة فى مصر: اقتصادياتها إدارتها، كلية التجارة جامعة المنصورة – مارس ١٩٨٨.
(٢٥) أنظر: اقتصاديات القطاع السياحى فى مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومى. معهد التخطيط القومى. مرجع سبق ذكره.
(٢٦)جمهورية مصر العربية، مجلس الوزراء: مصر والقرن الحادى والعشرون. القاهرة، ١٥ مارس ١٩٩٧.
(27)World Bank. World Tables 1995
(28)Global Tourism Forecasts To The Year 2000 And Beyond. WTO.
مرجع سبق ذكره
(29)Fong-Lin Chu. "Forecasting Tourism: a combined approach". in: Tourism Management , vol. 19, No 6, 1998.

شكل (١)

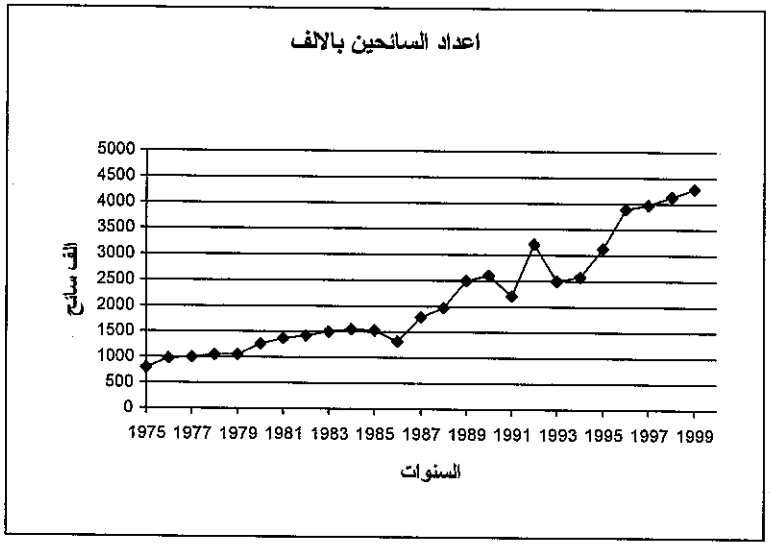
اعداد السائحين بالالف
الف سائح
5000
4500
4000
3500
3000
2500
2000
1500
1000
500
0
1975 1977 1979 1981 1983 1985 1987 1989 1991 1993 1995 1997 1999
السنوات

شكل (٢)

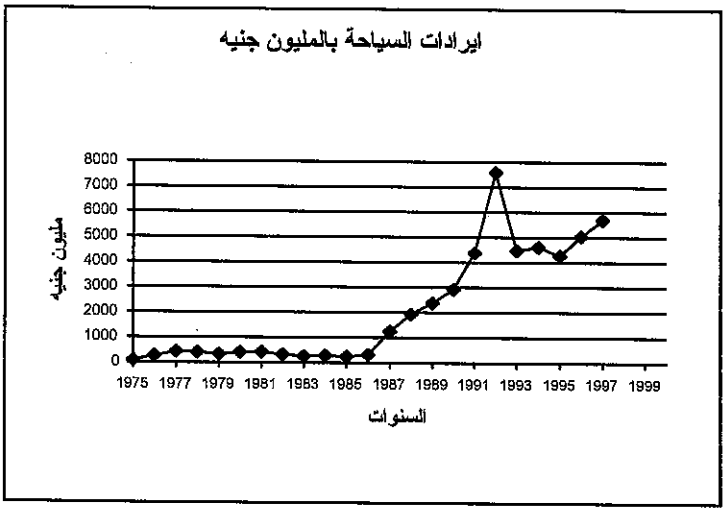
ايرادات السياحة بالمليون جنيه
مليون جنيه
8000
7000
6000
5000
4000
3000
2000
1000
0
1975 1977 1979 1981 1983 1985 1987 1989 1991 1993 1995 1997 1999
السنوات

شكل (٣)

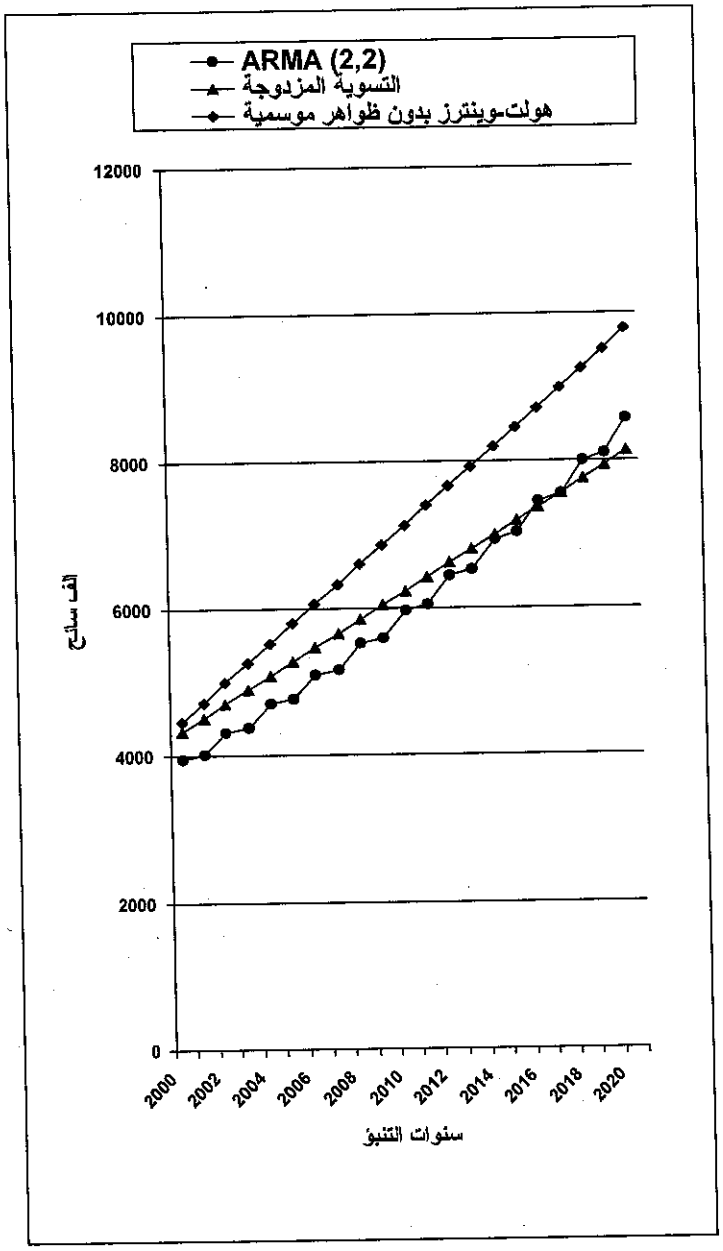
ARMA (2,2)
التسوية المزدوجة
هولت-وينترز بدون ظواهر موسمية
12000
10000
8000
6000
4000
2000
0
الف سائح
2000
2002
2004
2006
2008
2010
2012
2014
2016
2018
2020
سنوات التنبؤ

شكل (٤)

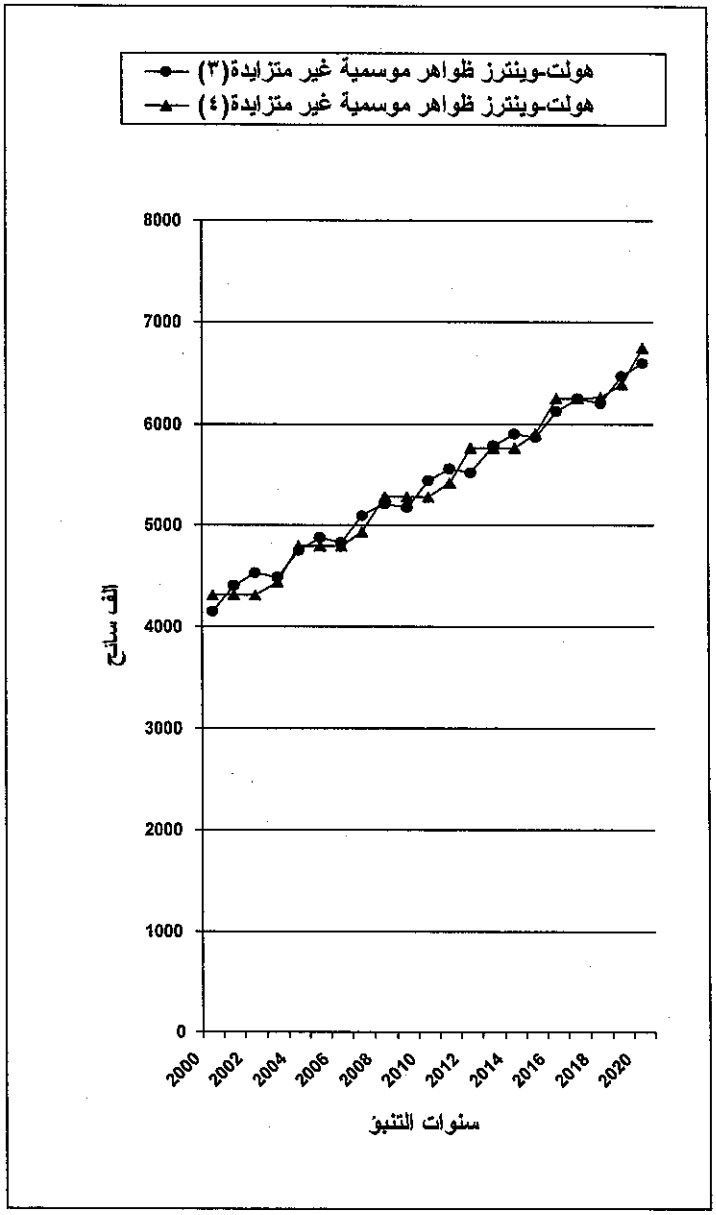
هولت-وينترز ظواهر موسمية غير متزايدة(٣)
هولت-وينترز ظواهر موسمية غير متزايدة(٤)
8000
7000
6000
5000
4000
3000
2000
1000
0
الف سائح
2000
2002
2004
2006
2008
2010
2012
2014
2016
2018
2020
سنوات التنبؤ

شكل (٥)

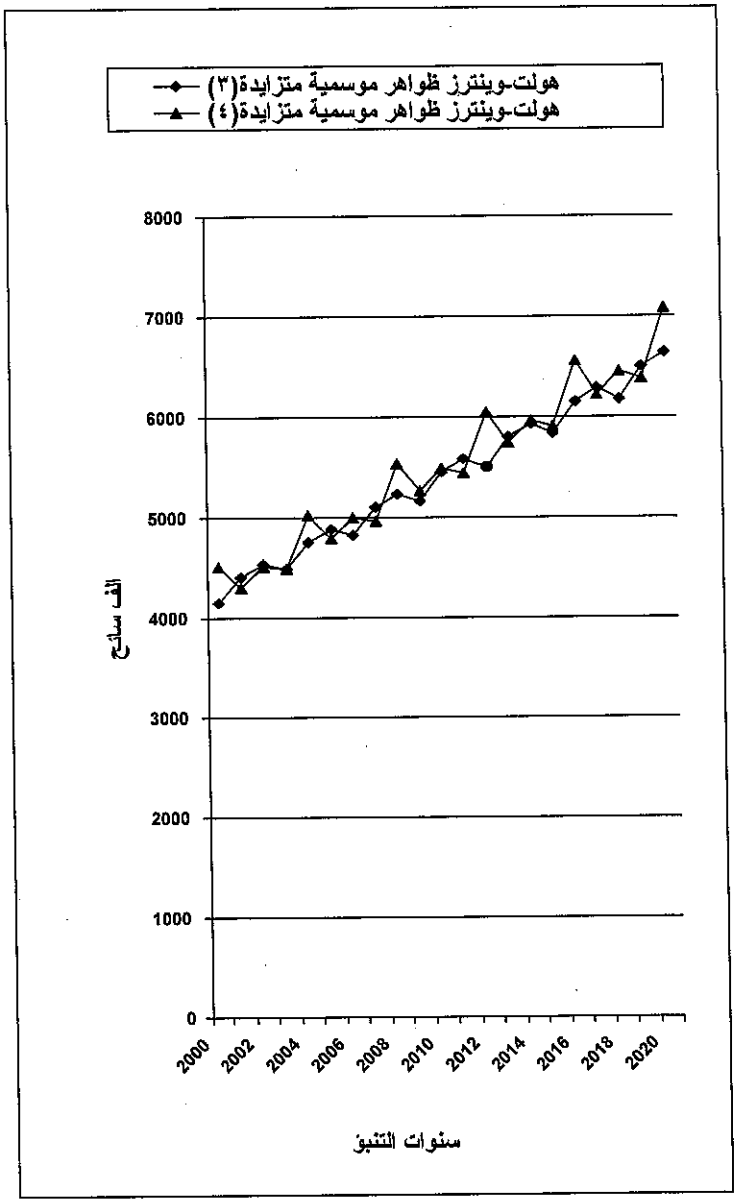
هولت-وينترز ظواهر موسمية متزايدة(٣)
هولت-وينترز ظواهر موسمية متزايدة(٤)
8000
7000
6000
5000
4000
3000
2000
1000
0
الف سائح
2000
2002
2004
2006
2008
2010
2012
2014
2016
2018
2020
سنوات التنبؤ